الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الطاقة والمناجم

مداخلة السيد: محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم،

خلال الجلسة الافتتاحية
لمؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر

الدوحة، 11-12 ديسمبر 2023

و ط م / م.ع.ا –ديسمبر
2023

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- **معالي السيد سعد بن شريدة الكعبي وزير الدولة لشؤون الطاقة لدولة قطر ورئيس المؤتمر،**
- **صاحب السمو الملكي عبد العزيز بن سلمان،**
- **معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،**
- **معالي الوزراء،**
- **أصحاب السعادة،**
- **السيدات والسادة،**
- **أسرة الاعلام**
- **الحضور الكريم،**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بداية أودّ أن أعرب لكم عن مدى شكري واعتزازي لتواجدي بينكم اليوم، ومشاركتكم فعاليات الطبعة الثانية عشر لمؤتمر الطاقة العربي، وأغتنم هذه الفرصة **لأتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان لصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، على تفضل سموه برعاية أعمال المؤتمر،** وإلى كافة الأشقاء في **دولة قطر** على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، والشكر موصول لجميع الأخوة والأخوات في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول **(أوابك)** على الجهود التي بذلوها من أجل إنجاح أعمال هذا المؤتمر وعلى حسن التنظيم والإعداد الجيد.

كما تعلمون يعد هذا المؤتمر فضاءً للحوار وتبادل وجهات النظر حول المسائل المرتبطة بقطاع الطاقة، والتحديات المستقبلية لضمان إمدادات الطاقة على المدى البعيد في ظل الرهانات الحالية والمستقبلية والتغيرات الجيوستراتجية، كما يعد فرصة مناسبة لمناقشة وإثراء مواضيع جِدُ هامة تتعلق في مجملها بـ:

- ✓ أسواق الطاقة وإنعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية،
- ✓ الطلب على الطاقة والتحديات البيئية،
- ✓ تعزيز رأس المال البشري والتكنولوجيات والبحث والتطوير،
- ✓ فضلا على خيارات التعاون في مجال تطوير الطاقات المتجددة والهيدروجين.

ومؤتمرنا هذا ينعقد في وضع جد خاص يتسم باضطرابات وتطورات متعددة سوآء تلك المتعلقة بالتطور الهيكلي لصناعة النفط والغاز، والطاقات الجديدة والمتجددة، أو تلك

المتعلقة بالأوضاع الجيوسياسية في بعض المناطق المنتجة للطاقة، والتي كان لها تأثير كبير على إمدادات الطاقة، وتسببت في تذبذب وعدم إستقرار أسواقها.

السيدات والسادة،

كما هو معلوم الطاقة تعتبر من القضايا الحساسة في اقتصاديات العالم الحديث، إذ يتم الاعتماد عليها في كل المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا لمزاياها المتعددة، وما قدمته وتقدمه للبشرية من أجل رفاهية الأفراد والمجتمعات، لذا فإن السياسات الطاقوية اليوم تشكل محور اهتمام مختلف الدول باعتبار أن الطاقة هي المحرك الأساسي للعملية التنموية، فتزايد الاهتمام بها مرجعه تعاظم ارتباطها بالنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، كما أن قضايا البيئية والتغيرات المناخية هي بمثابة الدعامة الأساسية التي ترتكز عليها السياسات الاقتصادية العامة للدول في إطار التنمية المستدامة، لذلك تسعى مختلف الدول، سواء المنتجة أو المستهلكة، لرسم سياسة طاقوية تتميز بالنجاعة للنجاح في مواجهة التحديات التي تواجهها.

فالدول الصناعية الكبرى "المستهلكة" تدور أولوياتها حول ضمان عدم نقص أو انقطاع إمدادات الطاقة، بالإضافة إلى ضرورة تنويع مصادرها، في حين يرى منتجو الطاقة بمصادرها المختلفة أن أمن الطاقة يكون من خلال الوصول إلى أسعار ملائمة للجميع في أسواق الطاقة العالمية، مع وجود أسواق مستهلكة، وتطوير البنى التحتية للمنشآت النفطية والغازية.

وما تجدر الإشارة اليه هو نشوء جو من عدم اليقين في الأسواق الدولية، يعكس مخاوف الفاعليين والمصنعين والممولين من مواجهة تبني الدول المتطورة استراتيجيات ذات محتوى منخفض من الكربون مع الحدّ من الاستثمارات في موارد الطاقة الأحفورية، بما في ذلك الغاز، مع أن الغاز الطبيعي، مع مرونة استعماله يعتبر مصدر طاقة نظيف ومستدام، يمكنه دعم عملية الانتقال الطاقوي وتسريع تحقيقه، لا سيما في البلدان ذات الإمكانات العالية من الغاز وهذا ما يمليه الهدف السابع للتنمية المستدامة، أي الإمداد المنتظم لموارد الطاقة بأسعار مناسبة ومستقرة ومستدامة.

ومما لا شك فيه، أن العالم كان وما زال وسيبقى محتاجا إلى جميع أنواع ومصادر الطاقة بما فيها الأحفورية، فالعالم ينمو في شتى المجالات بشكل ملحوظ وسريع، مما يترتب عنه نمو الطلب على الطاقة التي لها تطبيقات واستخدامات كثيرة جدًا، ولذلك فإن موضوع أمن الطاقة العالمي وموثوقية الإمدادات ليست قضية هامشية بل قضية جوهرية،

يجب أن تحظى بقسط وافر في سياساتنا الاقتصادية الوطنية والإقليمية وكذا في تعاملاتنا مع القضايا الجيوسياسية الكبرى.

السيدات والسادة،

لقد شملت خطة التنمية الاستراتيجية لقطاع الطاقة والمناجم الجزائري جزءًا من منظور ضمان الأمن الطاقوي، إدراكًا منّا للتحدي المزدوج الذي يواجه بلادنا، والمتمثل أولا في تغطية الطلب الوطني على الطاقة، والمساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والصناعية للبلاد من خلال الحفاظ على صادراتنا خاصة من الغاز ببلوغ المستوى الأمثل، وثانيا العمل على الوفاء بالتزاماتنا المستقبلية تجاه زبائننا في الخارج.

وترتكز خطتنا التنموية بشكل أساسي على تجديد احتياطاتنا وإنتاجنا من المحروقات، وكذلك تطوير الأنشطة المدرة للثروة، مثل البتروكيماويات والتكرير وتطوير صناعة المنتجات المنجمية. كما تهدف الإصلاحات الهيكلية المتخذة حاليًا إلى تنويع اقتصادنا، والتقليل من التبعية لعائدات المحروقات، وكذا تكثيف الجهود من أجل تصنيع مدخلات نشاطات الطاقة محليا.

وقد تمّ إدراج التحول في مجال الطاقة كهدف ذو أولوية من خلال إدخال الطاقات الجديدة والمتجددة وترشيد استخدام الطاقة بهدف تطوير مزيج الطاقة الوطني، وتعزيز وسائل إنتاج الكهرباء، مما يمكننا من الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة وتخصيص موارد إضافية يمكن إعادة توجيهها للتصدير.

في هذا الإطار تقوم الجزائر بتنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، والذي تصل قدرته الإجمالية إلى 15000 ميغاواط بحلول عام 2035، منها 6000 ميغاواط خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2027. والذي جندت بشأنه كل الموارد لإطلاق المرحلة الأولى منه، لتكون الجزائر بذلك رائدة وفاعلا رئيسيا في إنتاج الطاقة البديلة حيث سيبدأ في إنجاز 3000 ميغاواط بحلول السنة المقبلة.

كما عمدت الشركة الوطنية سوناطراك إلى إقرار برنامج قدرته الإجمالية 1300 ميغاواط يهدف إلى استبدال جميع مصادر إنتاج الكهرباء التقليدية (توربينات الديزل والغاز) على مستوى مواقع إنتاج المحروقات بجنوب البلاد، إلى مصادر متجددة (الكهروضوئية).

بالموازاة، أطلق برنامج لتهجين محطات الطاقة الكهربائية الواقعة بالجنوب بالطاقة

الشمسية، بهدف تقليل استهلاك الوقود الأحفوري (وخاصة الديزل) في المواقع البعيدة عن مصادر الإمداد.

السيدات والسادة،

إن عملية الانتقال إلى استخدام الطاقات النظيفة تتطلب استثمارات كبيرة، والجزائر بحكم موقعها الجغرافي تتوفر على أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، بالإضافة إلى إمكاناتها من الهيدروجين الأخضر الذي يقدم العديد من المزايا، وهذا كله يسمح بسرعة اندماج بلدنا في الديناميكيات الإقليمية للهيدروجين، فإضافة إلى الإمكانات الهائلة التي نتوفر عليها من الطاقة الشمسية، نمتلك شبكة واسعة لنقل وتوزيع الكهرباء والغاز، معززة بعنصر بشري ذا كفاءة عالية وقدرات وطنية متميزة في البحث والتطوير.

وبما أن التطور التكنولوجي يعد عاملا مهما خصوصا فيما تعلق بخفض الانبعاثات الناجمة عن المواد الأحفورية فإن بلادنا تدعم الابتكار كنهج استشرافي للبحث عن حلول مستدامة، من خلال بناء شراكات مع مبتكري التكنولوجيا في المستقبل.

وفي هذا السياق، قد إلتزمت الجزائر بخفض نسبة 30٪ من إنبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام 2030، ومن بين المشاريع التي تمّ إطلاقها في هذا الإطار مشروع تخفيض انبعاثات الغازات المشتعلة، وقد توصلنا إلى خفض 1٪ من أصل 3٪ حاليا؛ حيث تقوم شركة سوناطراك بعمل علمي وبحثي مع البنك الدولي، ومختلف الشركاء الوطنيين والدوليين لتحسين تقنيات قياس ورصد إنبعاثات الغازات المشتعلة، وقد أدى إحتواء هذه الغازات إلى توفير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي.

كما أعلنت شركة سوناطراك عن إطلاق مشروع غابي ذا بعد مناخي. فكرته استخدام الحجز الطبيعي (الغابات)، ويهدف إلى استبدال إنبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن أنشطة الشركة المختلفة.

حيث يهدف هذا المشروع إلى زراعة أكثر من 420 مليون شجرة تغطي مساحة إجمالية تزيد عن 520 ألف هكتار. وهو يرتكز على 03 محاور: التشجير وإعادة التشجير، إثراء الغابات وأخيراً الحراجة الزراعية. وسيسمح هذا المشروع بامتصاص من 10 إلى 16 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

السيدات والسادة،

تشكل الشراكة حجر الزاوية لنجاح الانتقال الطاقوي بطريقة عادلة ومنصفة، لأنها خيار يوفر الاستثمارات اللازمة ويسمح بانتقال التكنولوجيا.

ومن هذا المنظور فإن الحكومة الجزائرية باعتمادها الشراكة كخيار استراتيجي اتخذت العديد من الإجراءات المحفزة للنمو، وكذا ترقية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، وذلك من خلال سن قانون جديد للمحروقات وقانون الاستثمار، وهما يقدمان عدة مزايا للمتعاملين خاصة الأجانب منهم، بالإضافة إلى تحديث النظام المصرفي والمالي والمراجعة المستمرة لقانون العملة والائتمان، وكذا تكييف قانون الصفقات العمومية لإعطاء المزيد من المرونة للشروط التعاقدية، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات من حيث الإجراءات الإدارية والحصول على العقارات الصناعية، مما يسمح بتحسين جاذبية الجزائر.

السيدات والسادة،

في الختام، أود أن أتقدم بشكري الخاص لأصحاب السمو ومعالي الوزراء على السعي لاتخاذ القرارات الصائبة، التي من شأنها أن تعود بالنفع على منظمتنا وبلداننا العربية، من أجل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات ودعم رأس المال البشري، بغية تسهيل فرص الاستثمار بين شركات بلداننا، والعمل على إرساء المؤشرات الإيجابية من أجل استقرار وتوازن أسواق النفط العالمية المتذبذبة.

هذه بعض العناصر التي أردت مشاركتها معكم، وفي الأخير أجدد شكري للمنظمين وأتمنى التوفيق والنجاح لأعمال المؤتمر.

شكرا لكم على كرم الإصغاء

***